

ليبيا

لا يزال عدم وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحدياً رئيسياً للمجتمع الإنساني في ليبيا. وتظهر القيود الرئيسية على الوصول الإنساني نتيجة للاشتباكات المتكررة بين الجماعات المسلحة، مما يجعل من الصعب على المؤسسات الوطنية والمحلية والمنظمات الدولية توفير الحماية والخدمات الأساسية للمحتاجين. ويمثل أحد مصادر الفلق الأخرى في وجود مخاطر المتفجرات؛ بما في ذلك الألغام الأرضية، والمتفجرات يدوية الصنع، والذخائر غير المنفجرة، وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات. وتستمر مخاطر الحماية الناجمة عن الهجمات في تهديد مرافق الرعاية الصحية والكوادر الطبية في جميع أنحاء البلاد. ولا تزال محدودية حصول المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط من ليبيا على الخدمات تشكل عاملاً مقلقاً آخر في وضع ليبيا.

لا يزال الوصول الإنساني محدوداً للغاية بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع أو التي يصعب الوصول إليها. وهذا هو الحال مع تجدد الاشتباكات المسلحة في طرابلس في 21 سبتمبر/أيلول، حيث قُتل أكثر من 120 شخص وأُجرح 600 آخرين في الاشتباكات التي بدأت في أواخر أغسطس/آب. ويجري القتال في المناطق السكنية مع وقوع خسائر في صفوف المدنيين. كما يواجه المجتمع الإنساني تحديات في التمكن من إيصال المعدات الصحية الطارئة ولوازم معالجة الصدمات، خاصةً مع إغلاق مطار معيتيقة الدولي.

سوريا

حتى يوليو/تموز 2018، كان هناك ما يقدر بـ 1.5 مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وللمرة الأولى خلال أكثر من 5 سنوات، لم تعلن الأمم المتحدة عن وجود أي مجتمعات في مناطق محاصرة. انخفض عدد المحتاجين في المناطق التي يصعب الوصول إليها انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بأعدادهم في بداية هذا العام، مما يدل على تحسن قدرة الشركاء في المجال الإنساني على الوصول إلى بعض المناطق في سوريا، لا سيما في الشمال الشرقي. وبالرغم من ذلك، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية في أجزاء كثيرة من سوريا يشكل تحدياً بسبب عدد من القيود، من أهمها الأعمال العدائية، وانعدام الأمن، وكذلك القيود الإدارية. وفي أعقاب العمليات العسكرية في الجنوب، والتي نتج عنها سيطرة الحكومة السورية على المنطقة بشكل كامل، تم تعليق عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود من الأردن في أواخر يونيو/حزيران.

اليمن

بالرغم من صعوبة البيئة التشغيلية، لا يزال الشركاء في اليمن يقومون بإغاثة الملايين من الأشخاص. وتشمل العقبات التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني استمرار النزاع، والقيود والعقبات البيروقراطية التي تؤخر التحركات إلى جانب احتجاز الموظفين والإمدادات. أما السبب الرئيسي الآخر لتدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن فيتمثل في انخفاض قيمة الريال اليمني على مدار الأشهر الأخيرة.

أدى تصاعد النزاع داخل الحكومة منذ يونيو/حزيران 2018 وتقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى تعميق معاناة الشعب اليمني في الحديدة. ولا يزال من الصعب الوصول إلى المستودعات الإنسانية في مناطق النزاع المحتدمة كما أوردت التقارير تعرضها للاستهداف. وقد أدت هذه الصعوبات المتزايدة المفروضة على الوصول الإنساني إلى قيام الشركاء بالتفكير في نقل الإمدادات بعيداً عن المستودعات القريبة من الخطوط الأمامية. وبينما لا تزال العديد من الأسر محاصرة بسبب القتال الجاري في الحديدة، فإن عشرات الأسر الأخرى تظل عالقَة في مناطق النزاع المحتدمة في مديرية الديرهمي وهم في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية.

الأرض الفلسطينية المحتلة

تستمر القيود المفروضة على الوصول من وإلى الأرض الفلسطينية المحتلة والحركة بداخلها في تقويض قدرة الجهات الإنسانية الفاعلة على الوصول إلى المحتاجين فضلاً عن قدرة الفئات الضعيفة على الحصول على المساعدات والحماية والخدمات الأساسية.

إن الغالبية العظمى من الفلسطينيين في قطاع غزة ليسوا مؤهلين للحصول على تصاريح الخروج من معبر إيريز الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، بغض النظر عن مفهوم الأمن. وتستمر هذه السياسة في عزل سكان غزة عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي، مما يحد من إمكانية الحصول على العلاج الطبي، والتعليم العالي، والحياة الأسرية، والعمل، والفرص الاقتصادية. وبينما يعد موظفو المنظمات الدولية مؤهلين للحصول على تصاريح الخروج، إلا أن العديد من الطلبات يتم رفضها بسبب المخاوف الأمنية. وعلى الرغم من إعادة فتح معبر رفح الذي يخضع لسيطرة مصر في مايو/أيار 2018، لا يزال آلاف الفلسطينيين مسجلين على قائمة الانتظار، وهم غير قادرين على المغادرة، مع تزايد الشكاوى حول عدم اتساق المعايير وصعوبة إجراءات الجور.

ولا تزال الحركة الفلسطينية داخل الضفة الغربية محدودة بسبب نظام واسع من القيود التي تسهم في التثقي الجغرافي، ويشمل هذا النظام حواجز الطرق، ونقاط التفتيش، والجدار العازل ونظام التصاريح الخاص به، وتحديد مناطق واسعة كـ"مناطق عسكرية مغلقة"، ضمن تدابير أخرى. وقد سجل الاستطلاع الأخير للإغلاق الذي أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في يوليو/تموز 2018 ما مجموعه 705 عقبة دائمة، أعلى بثلاثة في المائة عما كانت عليه في ديسمبر/كانون الأول 2016. ويواجه موظفو الأمم المتحدة تحديات فيما يتعلق بالوصول عبر نقاط التفتيش بسبب عدم احترام امتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

وتواصل الأمم المتحدة العمل على استراتيجيات لإتاحة الوصول المستدام لحركة العاملين في المجال الإنساني والتنموي وحركة البضائع من خلال وحدة تنسيق الوصول في الأرض الفلسطينية المحتلة.

العراق

بينما لا يزال المجتمع الإنساني يواجه بعض التحديات المتعلقة بإتاحة الوصول إلى أجزاء معينة من البلاد بسبب العوائق البيروقراطية التي تفرضها الحكومة، فقد تمكن من توسيع نطاق تواجده التشغيلي بشكل عام، وهذا يشمل بعض المناطق التي أتيح الوصول إليها مؤخرًا. وقد تم إيصال المساعدات إلى أكثر من 2.2 مليون شخص (حوالي 65 في المائة) من بين 3.4 مليون شخص مستهدفين في إطار خطة الاستجابة الإنسانية للعراق خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018.

وعلى الرغم من تزايد المعدل الإجمالي للعائدين -البالغ عددهم 4 مليون حتى سبتمبر/أيلول- 2018 فإن أكثر من 1.9 مليون شخص ما زالوا نازحين من مناطقهم الأصلية. ويقوم أكثر من 70% من هؤلاء النازحين خارج مخيمات النازحين الرسمية. وبينما يعد العاملون في المجال الإنساني قادرين على الوصول إلى حوالي 95% من النازحين داخل المخيمات، إلا أنهم يصلون فقط إلى 10% من الأشخاص الموجودين خارج نطاق المخيمات. بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالوصول الإنساني المشار إليها، أدت عدم تلبية متطلبات التمويل إلى تأخير البدء في العديد من المشروعات الإنسانية الرئيسية. وحتى 30 سبتمبر/أيلول، تم استلام ما يقرب من 341 مليون دولار من التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية والمقدر بـ 569 مليون دولار (أي 60%).

